ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التعافي الاجتماعي
ومتطلبات إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة في العراق

د. محمد محي الجنابي

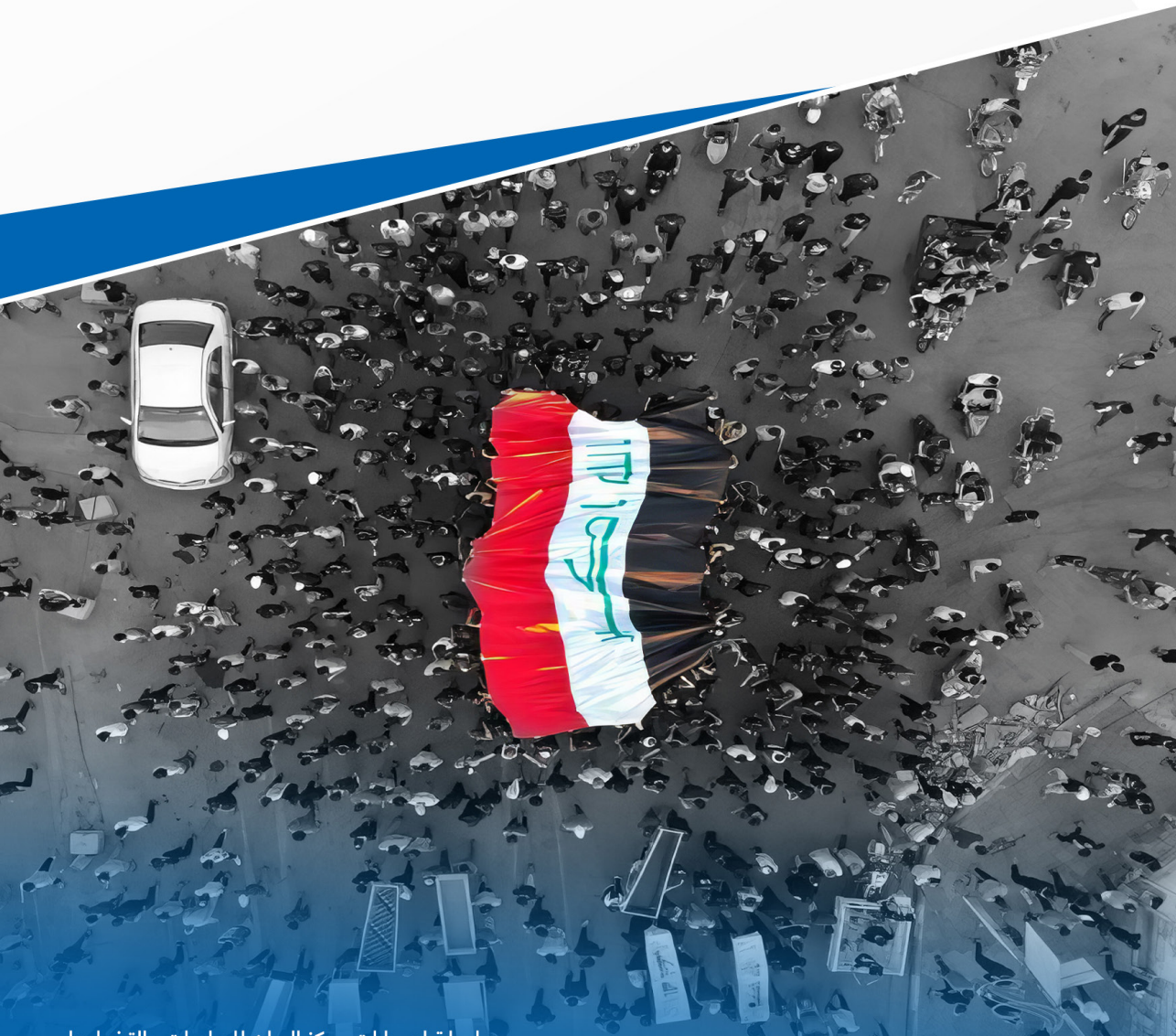

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التعافي الاجتماعي ومتطلبات إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون، التعليم والمجتمع

د. محمد محي الجنابي /كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

توصف متطلبات التعافي بأنها مجموعة متنوعة من المعارف التي تساعد على تحديد المهمات الواجب تنفيذها في كل مرحلة من مراحل إعادة الإعمار بعد النزاع، والذي يقتضي تحديد الاحتياجات من الموارد ومقدارها وموقع أنشطة الإنعاش، وكذلك تحديد الغايات والأهداف، فضلاً عن الأولويات والمهام وسياسات التنفيذ، التي تختلف خطة عملها عن أي خطة عمل في ظروف الطبيعية والمستقرة، إذ تتطلب أن تدار موارد الدولة بطريقة متسقة وناجعة لاسيما المناطق الأكثر تضرراً أو المشكلات الأكثر تسبباً للنزاع عن طريق استثمار الموارد المتاحة)البشرية والمالية وغيرها) اللازمة لبلوغ الأهداف.[1]

ولا شك أن تحقيق التعافي الاجتماعي يعزز فرص الإنعاش المُستدام للمجتمعات التي تعيش في بيئة هشة، لاسيما تلك التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات، وفي الحقيقة، أن تحقيق هذا الهدف ينعكس ايجابياً على مستوى حياة ورفاهية الأفراد، من خلال بناء أسر ومجتمعات قوية قادرة على تحمل الانقسامات الناجمة عن النزاعات والعنف، ولهذا السبب، من المهم اسناد تحقيق التعافي المستدام عن طريق إعادة الثقة بين المجتمعات الخارجة من النزاع وما بين الدولة والنظام السياسي برمته.

شهد العراق مرحلة عصيبة في حزيران/يونيو من عام 2014، تجسدت بسيطرة التنظيم الإرهابي (داعش) على ما يقارب ثلث أراضيه، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة التوتر المجتمعي وسط أجواء من عدم الثقة بين الأطراف السياسية والاجتماعية كافة. كانت هذه النتيجة الحتمية لمراحل النزاع العديدة، سواء الخارجية أو الداخلية، التي مرت بها البلاد، فضلاً عما أفرزته من مشاعر الخوف والقلق من احتمال تكرار تلك التجارب المؤلمة، خاصة بعد ارتكاب جرائم الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي طالت مختلف شرائح المجتمع. لذلك، من غير الممكن تجاهل حالة الاستياء الطائفي والانقسام المجتمعي التي برزت بعد إعلان تحرير الأراضي العراقية في عام 2017، بدون تحرك اجتماعي واسع لرأب الفجوة الكبيرة والشرخ العميق الذي أصاب الثقة بين المكونات العراقية، على الرغم من مظاهر الأخوة الإنسانية التي ظهرت في المساعدات والدعم والتعاون. كما يتطلب الأمر إعادة بناء الثقة بين المجتمع العراقي والنظام السياسي، والانطلاق نحو تحقيق التعافي الاجتماعي.

1 سلطان بركات وغسان الكحلوت، دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد، مجلة سياسات عربية، العدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، 2018، ص 28.

لذا، من الممكن أن تتزعزع الثقة بين الدولة والمجتمع غالباً بسبب عدم قدرة النظام السياسي على تلبية المطالب المشروعة، لاسيما الاحتياجات والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن، مثل الأمن والصحة والطرق والتعليم والإسكان والمواصلات. الأمر الذي يؤدي إلى انسلاخ النظام السياسي عن المجتمع. فالمواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي قطعتها المؤسسة السياسية على نفسها، خاصةً في حملاتها الانتخابية، مما يجعل المواطن في أزمة ثقة حقيقية مع المؤسسة السياسية. تعززت هذه الأزمة بزيادة الولاءات الفرعية في ظل تصاعد حالة التمايز الاجتماعي، نتيجة الإخفاقات الحكومية في تحقيق مصالحة حقيقية. ناهيك عن الهجرة الخارجية للشباب والكفاءات، وأزمة النزوح الداخلي بسبب تزايد العمليات الإرهابية، وضعف دور المرأة، واتساع الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع، بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغيرها من التحديات سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي. وكلها عوامل ومعطيات كانت وما زالت تمثل تحديات لتحقيق التماسك الاجتماعي، ضمن متطلبات تحقيق التعافي المستدام.

ومن هنا، ينبغي رسم وتنفيذ سياسات على مستويات عدة، من أجل تجسير الثقة بين المواطن والنظام السياسي في العراق، عبر تقريب وجهات النظرة وتعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية، ورأب الصدع بينهم، ترافقها آليات من شأنها إعادة بناء الثقة بين النظام والمجتمع، بوصفها أحد أهداف تحقيق التعافي الإجتماعي في العراق بعد عام 2017، التي تتطلب العمل على ما يأتي:

أولاً: إيجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح

من المسلم به أن الأضرار الناجمة عن النزاعات قد تطال المدنيين أكثر من غيرهم، مما يؤثر على عناصر التماسك الاجتماعي بسبب معاناة توافر مقومات الحياة. فمع دمار البنى التحتية والمنازل، أوجد النزوح كلفاً كبيرة في أزمة غير مسبوقة من النزوح والتهجير القسري، مما انعكس بضغط كبير على البنى التحتية والخدمات والنشاطات الاقتصادية في المحافظات التي عانت من احتلال التنظيمات الإرهابية في عام 2014، وكذلك في المحافظات المضيفة. وفي الحقيقة، بدأت موجات الهجرة والتهجير إلى خارج العراق منذ أربعينيات القرن الماضي، وازدادت في ظل النظام السياسي السابق نتيجة الممارسات الاستبدادية وسلسلة الحروب العبثية، بالإضافة إلى آثار الحصار الذي فرض على العراق. وقد استمر ذلك حتى الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، مما أدى إلى تزايد حالات

التمايز الاجتماعي والعنف، خاصة نتيجة بوادر الاقتتال الداخلي بين عامي 2006 و2007، كما هو مبين في الجدول رقم (1) أدناه.

الجدول رقم (1)

الهجرة والنزوح في العراق 1940 – 2007

تاريخ التهجير	تفاصيل الهجرة والنزوح
1941- 1950	هجرة اليهود العراقيين، بلغ عددهم 125000 يهودي تقريباً.
1963-1968	تهجير الحركات السياسية المعارضة ورموزها، إذ بلغ عدد المهاجرين العراقيين من أصحاب الكفاءات 4450 عراقياً تقريباً.
1969-1971	التهجير القسري ضد الكرد الفيلية إلى إيران بدعوى الأصول الإيرانية – 150000 مهجر.
1975-1978	هجرة واسعة للكرد العراقيين باتجاه إيران ودول أخرى بعد توقيع النظام السابق اتفاقية الجزائر عام 1975 مع نظام الشاه، وبلغ عددهم التقريبي 150 الف مهاجر.
1980-1988	350 - 500 الف مهجر إلى إيران وفق المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.
1986-1988	الأنفال الكردستانية، ما يقارب نصف مليون مشرد ومهجر إلى إيران وتركيا والمحافظات العراقية.
1991	هجرة العراقيين إلى السعودية وإيران بعد الانتفاضة الشعبانية، وبلغ عددهم 300 الف مهاجر.
2004-2007	هجرة ونزوح داخل وخارج العراق، وتعتبر الأكبر في تاريخ المنطقة، والتي بلغت أكثر من مليوني مواطن.

المصدر: أحمد حسين جاسم، التفاعلات الإثنية ودورها في بناء الدولة / دراسة حالتي العراق وكندا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية_ جامعة النهرين، 2022، ص 98.

في حين شهد العراق بعد عام 2014 أخطر الحقب، التي هددت استقراره المجتمعي، وما نجم عنها من موجات نزوح قسرية، بسبب سيطرة التنظيمات الإرهابية (داعش) على مساحات واسعة من البلاد، وما اقترفته من أعمال وحشية، ناهيك عن تدميرها المنظم للتاريخ والتراث والذاكرة الثقافية، والجدول رقم (2) أدناه يبين أعداد العوائل النازحة للمدة 2014-2017.

جدول (2)

العوائل النازحة في العراق بحسب المحافظات 2014 – 2017

المحافظة	أعداد العوائل النازحة
نينوى	470.070
الأنبار	256.806
صلاح الدين	133.183
ديالى	62.308

الجدول من إعداد الباحث استناداً للمصدر: وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022، ص109.

وبالرغم من الجهود الحكومية، والعديد من المنظمات الدولية في إيواء النازحين، وتقديم المساعدات لهم في مخيمات النزوح، التي وصل عددها إلى 120 مخيماً، ثم عودة العديد من النازحين بعد حروب التحرير في عام 2017، لكن في الحقيقة، لايزال العديد من المواطنين نازحين في بعض المخيمات، ناهيك عن مجموعات أخرى لا تزال تعاني من مخلفات حقبة التهجير، التي تستدعي مساع جدية للعمل على عودة النازحين جميهم، وإعمار وتنمية المناطق المحررة، وتوافر فرص العيش الكريم للعوائل العادة منها، لتبدأ مسيرة التعافي وتوطيد أسس السلام المُستدام، ضمن آليات تعيد بناء الثقة بين أفراد المجتمع ونظامهم السياسي، التي من الممكن أن تتحقق عبر المراحل الآتية:[2]

2 لهيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق الأمن والحماية ، مركز حقوق المواطن ، (نيويورك /الولايات المتحدة الامريكية)، 2017 ، ص 28-27.

1. **مرحلة الأمد القصير**: التي ترتكز على سياسات الإغاثة والاستجابة الإنسانية السريعة في مخيمات النزوح، وتتصل أبزر أهداف تلك المرحلة بإيواء العوائل النازحة ومتابعة أوضاعهم ومعاناتهم والسعي لحلها، مع توافر خدمات رئيسة في المخيمات (صحة وتعليم)، وضرورة زيادة تخصيصات الإنفاق على برامج الإغاثة لتغطية احتياجاتهم الضرورية.
2. **مرحلة الأمد المتوسط**: وهي مرحلة إعادة النازحين، فضلاً عن توافر الخدمات الرئيسة في مناطقهم، التي تستدعي العمل على تلبية احتياجات إعادة الاستقرار والعودة والمُستدامة للنازحين، وذلك وفقاً لمجموعة معطيات ذات أولويات وأهمها، إعادة اصلاح البنى التحتية الأشد إلحاحاً (خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي، مع تشغيل فرق لفتح مسارات النقل وإزالة الأنقاض ومخلفات الحرب)، وإعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الخدمية، لتشجيع العوائل إلى العودة.
3. **مرحلة الأمد الطويل (المُستدام)**: وهي مرحلة البناء والتثبيت عبر ما يأتي:[3]

أ. ربط خطة إعادة الإعمار في المناطق المحررة بالخطط التنموية وأجندة التنمية المُستدامة.

ب. ضمان منهج الحق في العودة والاندماج.

ت. معالجة النزاعات على الممتلكات وحالات الزواج، لاسيما أن التنظيمات الإرهابية (داعش) قد سيطرت على بعض المناطق لمدة طويلة نسبياً، وباشرت معاملات البيع والشراء والزواج وفق أسسها بعيداً عن قوانين وأنظمة الدولة.

ث. إعادة إحياء التراث الثقافي: يتعرض التراث الثقافي في مناطق النزاع للتدمير الجزئي أو الكلي، وذلك عبر عمليات نهب القطع الأثرية وحرق وتدمير المكتبات والأماكن الأثرية ودور العبادة، ناهيك عن التسبب في اندثار التراث اللامادي أحياناً، كالممارسات والطقوس الدينية والاجتماعية والفنون، وحتى الفنون الحرفية التقليدية أو تغيّره بسبب التغييرات الديمغرافية الحاصلة في المجتمع، بسبب النزوح أو اللجوء إلى دول أخرى، لذلك فإن إعادة النازحين بشكل مُستدام يتخطى عملية الإيواء والعودة إلى ترميم المباني العمرانية المتضررة بالحرب، واستعادة التراث المسروق، لأنها تسهم في إعادة البناء الإجتماعي، وتعزز الشعور بالهوية والانتماء، وتحقيق مفاهيم التسامح والمصالحة وبناء الثقة في المجتمع المنقسم، مما يسرع من عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم، فضلاً عن

3 حازم صباح أحميد، أزمة النازحين في العراق التحديات والافاق المستقبلية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (36-35) ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2017 ، ص 288.

تأمين فُرص عمل للشباب، من خلال ترميم المباني والمعالم التراثية في مجتمعات ما بعد النزاع.[4]

ج. إعادة التأهيل النفسي: لقد تركت فضائع النزاعات أثاراً مدمرةً على أفراد المجتمع العراقي بشكل عام وعلى النازحين بشكل خاص، لأنهم افتقروا إلى الرعاية الصحية، بسبب تداعي الهياكل الصحية التي دُمرت هي الأخرى، ناهيك عن النقص في الملاكات والمستلزمات، الأمر الذي جعل هذا القطاع قطاعاً مهملاً، لكن في المقابل، قد نجحت الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة من استثمار هذا الإهمال، وتحويل العديد من دور العبادة، بل وحتى السجون إلى مراكز تأهيل نفسي سلبي للألاف من فاقدي الأمل بالحياة، وكذلك أيتام الاقتتال الطائفي، وتعبئتهم تحت غطاء ما يوفره الدين من أمل في حياة أخرى، أكثر امناً وسعادة، ومن ثم تحويلهم إلى مشاريع تخريبية وأدوات لتلك الجماعات، التي بات من الضروري العمل على اعادة التأهيل النفسي للعديد من الأفراد تلك المُجتمعات المأزومة، وذلك عبر إجراءات ذات أمد قصير تتضمن اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين من قبل التنظيمات الإرهابية والحركات المسلحة الأخرى، فضلاً عن استراتيجية إعلامية لتحشيد الرأي العام بُغية إبراز محنة العراق أمام المجتمع الدولي للنهوض بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية، بوصفها ضرورات لحفظ الأمن والسلم الدوليين في هذه المنطقة الحساسة من العالم[5]، في حين ينبغي اتخاذ إجراءات على الأمد المُستدام تتضمن تهيئة مراكز لإعادة التأهيل النفسي، مع ما تتطلبه من مستلزمات وكوادر بشرية مؤهلة، وإمكانية الإفادة من الخبرات وبعض الكوادر الأجنبية، فضلاً عن اعتماد سياسات تنموية لرعاية الشباب والاستثمار في مستقبلهم على الأساس الرصين للأمن والتنمية، عبر إقرار موازنات وخطط استثمارية بعيدة المدى تعتمد على تنشئة الأجيال للتعايش والتسامح بعيدة عن لوثة العنف والإرهاب، مع ضرورة إنشاء مركز وطني يُعنى باليتامى والأرامل بغية إعادة دمجهم في المجتمع.[6]

---

4 ضحى الشيخ حسن، إعادة إحياء التراث الثقافي بعد النزاعات المسلحة ، بحث منشور على الجمهورية نت ، 25 حزيران 2016 ، على الرابط الآتي: https://www.aljumhuriya.net/ar/35277

5 Abdul Kareem AL- Obaidi , Iraq Children s and Adolescent Mental Health Under Conditions of Continuing Turmoil , International Psychiatry , vol. 8 , no. 1 , 2011 , p p 4-5.

6 أحمد علي محمد ، أطفال الحرب في العراق ..امراء حروب المستقبل : دراسة حقوق الطفل العراقي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (11) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2017 ، ص393.

ح. معالجة الأسباب الجذرية للعنف، مع استمرار عمليات المصالحة المجتمعية، التي تتطلب جهود حثيثة بوصفها إحدى عوامل استدامة توطين النازحين من جهة، وهدفاً رئيساً لإعادة الثقة بين المجتمع والنظام السياسي من جهة أخرى، وهذا ما سنتطرق له في الفقرة التالية.

ثانياً: إنجاز المصالحة المجتمعية وتقليص الخلافات

تُعد المصالحة الوطنية وتقليص الخلافات واحدة من المظاهر المهمة في إعادة بناء الثقة، التي تؤدي إلى تعزيز التكامل والتماسك الإجتماعي، بوصفه إحدى متطلبات التعافي المُستدام، وذلك عبر تجاوز أخطاء الماضي والاتجاه نحو إعادة بناء الدولة على أسس وطنية سليمة، التي تتطلب إيجاد حلول أكثر جدية، لمعالجة القضايا المختلف عليها قبل عام (2003)، ومرحلة الاحتلال وإفرازاتها، وفق الأُسس القانونية ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية، التي تقتضي إنصاف المظلومين، فضلاً عن تعويض المتضررين، في المقابل، محاسبة المقصرين، ومحاكمة مرتكبي الجرائم، والابتعاد عن الإقصاءات الفكرية، من أجل الوصول إلى مأسسة دولة المواطنة، وذلك عبر ما يأتي:[7]

1. ضرورة أن تكون المصالحة الوطنية نابعة من الداخل العراقي، وذلك من خلال مبادرة داخلية خالصة، تعقد مؤتمراتها وما يتمخض عن بياناتها من دون تدخلات خارجية، وذلك يستدعي تأطيرها بقانون يُشرع بها الصدد، بغية إضفاء الشرعية والإلزامية على قراراتها.
2. تشكيل هيئة جديدة أو تكليف الهيئة (الحالية الخاصة بالمصالحة) لمتابعة وتنفيذ القرارات، التي يُتفق عليها، وذلك ضمن خطة شاملة ذات أبعاد وطنية متعددة المستويات (تشمل ما تطرقنا إليه من تحقيق الحوكمة) تلتزم بها الأطراف كافة.
3. التخلي عن الشروط المسبقة من قبل القوى السياسية العراقية داخل العملية السياسية وخارجها من أجل تغليب المصلحة العليا للوطن.
4. اعتماد آلية تسمح بالمشاركة الحقيقية للمكونات المجتمعية كافة، على أساس الثقة والتسامح بين الأطراف السياسية.
5. حل مشاكل موظفي دوائر الدولة والشركات التابعة لها المنحلة بعد عام 2003 بشكل جذري، فضلاً عن آليات جدية لحصر السلاح لدى الدولة فقط.

7 ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (60)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2015، ص 11.

6. التخفيف من إجراءات هيئة المساءلة والعدالة وتحديد سقف زمني لإجراءاتها، وتعزيز حقوق الانسان ومزيداً من ضمانات ممارسة الحريات العامة، فضلاً عن إطلاق سراح الذين لم تثبت إدانتهم بأفعال أو تحريض على الإرهاب، الذي يقتضي تفعيل دور القضاء من أجل تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وفق الدستور والقانون.[8]
7. إشراك منظمات المجتمع المدني في المصالحة، عبر تفعيل دورها في التوعية لبرامج المصالحة للمجتمع عن طريق مراكز البحوث والدراسات، الذي يقتضي إعطاء حرية ودور أكبر للرأي العام والإعلام والصحافة وحرية التظاهر وعدم كبتها أو ملاحقتها.

إن ايجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح، فضلاً عن إنجاز المصالحة وتقليص الخلافات، ينعكس بشكل ايجابي على عملية الإصلاح، بوصفها طريقاً لإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع من جهة وما بين المجتمع والدولة من جهة أخرى، وتذليل الصعوبات لإعادة تأهيل بنية اجتماعية متماسكة، نابعة من إرادة مجتمعية، فضلاً عن أهميتها في تحقيق أهداف التماسك الإجتماعي ضمن متطلبات التعافي المُستدام للمجتمع العراق بعد عام 2017 وبالشكل الآتي.[9]

1. تعزيز قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الصدمات وتقوية عناصر الصمود، فضلاً عن وضع الأسس السليمة للعدالة وتوطيد فرص السلام.
2. الإجماع والتوافق حول القضايا المختلف عليها، التي بحاجة إلى تشريعها داخل قبة البرلمان، كالعديد من القوانين التأسيسية (قانون النفط والغاز وغيرها)، فضلاً عن تفعيل المواد الدستورية الخاصة بتشكيل الأقاليم وغيرها.
3. آلية مهمة للتقريب بين الفرقاء السياسيين، وتبديد المخاوف بينهم، التي انعكست بشكل سلبي على أفراد المجتمع بعد عام 2003.
4. تعزيز الأجندة الوطنية للاتفاق حول منهج سياسي مشترك ضمن إطار الدستور العراقي لتقليل تأثير الأجندات الإقليمية والدولية على القرار العراقي الداخلي، التي تقتضي تحقيق المزايد من الوسائل التمكينية للحد من مشكلات الفقر والبطالة.

---

8 مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ما بعد 2003: (التحديات والفرص)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (10)_ العدد (2)، 2020، ص 858.

9 بتصرف من الباحث استناداً الى المصدر الآتي: المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة ، أوراق سياسية ، العدد 728 ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، 21 / 2 / 2016 ، متاح على الرابط الاتي:

www.bayancenter.org/2016/02/1645

ثالثاً: تمكين الشباب والمرأة

لقد اهدرت النزاعات في العراق الفرص المجدية للشباب والمرأة في صياغة مساحات يعبرون من خلالها عن أنفسهم، إذ لا تقوم النزاعات بهدم المدارس والجسور فحسب، بل تؤدي إلى تدمير رأس المال الإجتماعي وتوسيع الانقسامات الإثنية، في حين يمثل الشباب والنساء الفئة الأكثر تضرراً من جراء تلك النزاعات، وذلك لخطورة دورهم في ادامة زخم النزاعات تارة، ووقوعهم كضحايا تارة أخرى، ومن هذا المنطلق، بمقدور المجتمعات الخارجة من النزاع، أن تجني ثمار السلام ببذلها الاستثمارات المناسبة في تمكين هذه الشرائح عبر وسائل تمكينيه[10*] على الصعد المختلفة، بُغية إعادة ربطهم بالمنظومة المجتمعية، فضلاً عن تقليص حدة البطالة والفقر، ليكونوا منطلقاً نحو إعادة الثقة بين المجتمع والدولة، ضمن متطلبات التعافي المُستدام، والتي تتطلب العمل على ما يأتي:

1. **آليات تمكين الشباب في العراق: تعطل النزاعات العنيفة تمكين الشباب في مراحل ما بعد النزاع، وبالشكل الذي يؤثر سلباً على المجتمعات، لأنها تُجرد البلدان من خيارات التخطيط لمستقبل أفضل ضمن متطلبات التعافي، نتيجة لما تنتجه من صعوبات** اقتصادية وتدمير للبنى التحتية، ناهيك عن موجات نزوح خارجية وداخلية للشباب، التي وصلت إلى نسبة 58% من اللاجئين في دول العالم، وأغلبهم من مناطق النزاع المسلحة، فعلى سبيل المثال، قد تشرد خلال شهر حزيران من عام 2014 في العراق أكثر من نصف مليون شاب، في حين دفعت النزاعات وشدتها إلى تخصيص موارد البلاد نحو الإنفاق العسكري، وبالرغم من ضرورته، لكنها تُمثل فرصاً ضائعة للاستثمار في رأس المال البشري والاقتصادي، ناهيك عن ضياع الفرص المعرفية (تربوية، تعليمية) لأغلب الشباب في مناطق النزاع.[11]

10* يعرف التمكين بأنه عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الانسان رجالاً ام نساءً لمعرفة حقوقهم وواجباتهم، وذلك عبر توفير الوسائل الثقافية والمادية بُغية المشاركة في اتخاذ القرار المتصلة بحياتهم، بمعنى أن التمكين يمثل فلسفة عمل واستراتيجية قائمة على التحول من العمل التقليدي الى عمل ممكن عبر اطلاق الطاقات والمؤهلات للأفراد ومشاورتهم في اتخاذ القرارات، ما يعزز من قدراتهم الابداعية في الأعمال المناطة بهم او في انتشال واقهم نحو واقع افضل.

للمزيد حول التمكين وأنواعه، ينظر: عادل محمد عبدالله، استراتيجية التمكين المتسلسل - مدخل البناء المتسلسل لقدرات المورد البشري المشارك في صناعة القرارات، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان_ الاردن 2018 ، ص41. وكذلك، علي سكر عبود و زكي محم عباس، أثر التمكين التنظيمي في إدارة الأزمة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (9)، الاصدار (2)، جامعة القادسية، 2007، ص 117 وما بعدها.

11 لهيب هيغل ، مصدر سبق ذكره ، ص 28-27.

وفي الحقيقة، أفرزت الفرص الضائعة في تمكين الشباب أرضية خصبة لاستغلالهم كفئة مفاهيمية في خطابات النزاع، بالشكل الذي يُنظر إليهم ب «أشخاص» يحتمل أن يكونوا خطرين، وغالباً ما يعتبرهم النهج السياسي «مشكلة» لاسيما الفئة العمرية 16-30 سنة، الذين من الممكن أن يديموا زخم النزاعات في ظل مشاعر السخط من جراء تدهور أوضاعهم، الأمر الذي أنتج ما يسمى بـ (الشباب المعرض للخطر)، مما يجعلهم يتأرجحون في مناطق النزاع بين طرفي «الطفولة» و «الشيطنة»، إذ يُنظر لهم كعاجزين ويحتاجون إلى الحماية تارة، وفئة تُديم العنف والمخاطر تارة أخرى[12]، لذلك فقد برزت تحديات عديدة للنهوض بواقعهم وتمكينهم في العراق، التي قلصت من نجاعة إعادة ربطهم بالمنظومة المجتمعية، ضمن معطيات ديمومة الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، وبالشكل الآتي:[13]

أ. استمرار تردي مناخ الاستقرار، الذي ترافق مع ضعف سلطة القانون، واستمرار حالات المكاتب العسكرية خارج إطار مؤسسات الدولة.

ب. استمرار حالات التشظي الاجتماعي وضعف التماسك المجتمعي في ظل هيمنة القوانين الموازية (أعراف اجتماعية، أعراف عشائرية).

ت. لا تزال معدلات الرغبة بالهجرة إلى الخارج مرتفعة، بسبب انسداد أفاق الحلول المستقبلية أمام الشباب، واتساع الفجوة بين المجتمع والسياسات الحكومية فيما يخص الإنجاز.

ث. اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وارتفاع حالات التسرب من المدارس لاسيما المتوسطة والإعدادية.

ج. ارتفاع ظاهرة البطالة ومعدلات الفقر، بسبب التلكؤ بتنفيذ السياسات والخطط التنموية، التي تستوعب الطاقة الشبابية.

ح. تزايد مخاطر الأمن غير التقليدي مثل: ازدياد تعاطي المخدرات والإتجار بالبشر وغسيل الأموال، التي ترافقت مع ضعف الإجراءات الرادعة.

خ. ضعف المشاركة الشعبية في رسم القرارات أو في التمثيل النيابي، في ظل تلكؤ تجربة مجالس المحافظات، ناهيك عن عدم إجراء انتخابات الاقضية والنواحي لغاية 2023.

12 Alpaslan Ozerdem, The Role of Youth in Peace building: Challenges and Opportunities, on this site: https://www.oxfordresearchgroup.org.uk/

13 ينظر: وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية 2018 للسنوات_2022، ص 217.

وأمام تلك التحديات، ينبغي العمل على إيجاد وسائل لتمكين الشباب في العراق بغية رفع قدراتهم وإتاحة الفرصة، بما يحقق لهم الارتقاء بواقعهم في مجالات الحياة المختلفة، وذلك عبر ما يأتي:

أ. المستوى الاقتصادي: يجب على الجهات المعنية العمل على رسم الخطط لدعم برامج تستوعب الشباب، بما يضمن أدوارهم الإيجابية في التنمية البشرية. يتطلب ذلك توفير بيئة مناسبة للتحديات من خلال زيادة القروض المالية بفوائد ميسرة أو بدون فوائد، لتشجيع إقامة مشاريع متوسطة أو صغيرة. كما ينبغي اعتماد برامج تشغيل العمالة بشكل مكثف لتوفير فرص عمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل. يتطلب الأمر أيضاً تنفيذ مشاريع لبناء مجمعات سكنية اقتصادية ذات تكاليف منخفضة، مع توزيعها وفق أقساط ميسرة وبعيدة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، يجب تذليل الصعوبات أمام القطاع الخاص من خلال إنشاء حاضنات أعمال وتوفير المستلزمات اللازمة لبنائها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب.[14]

ب. المستوى العلمي: يتطلب الوضع إعادة اعمار المؤسسات التعليمية (المدارس، الجامعات)، التي طالها الإهمال الحكومي لرفع معدلات الالتحاق بالمؤسسات التربوية، وتكثيف البرامج التعليمية فيما يخص برامج التأهيل لمن تم استغلالهم من قبل التنظيمات المسلحة والإرهابية، وضرورة تعميق الدراسات والبحوث بدعم الاستقرار، التي تقتضي تغيير مناهج أو إدخال مناهج جديدة تكرس قيم المواطنة وثقافة التسامح والحوار.[15]

ت. المستوى الثقافي: يتطلب العمل على تحصين الشباب العراقي من الأيديولوجيات الغريبة عن مجتمعنا، عبر الحفاظ على أصالة الموروث الفكري للأمة الاسلامية، والتواصل مع الثقافات الإنسانية المتنوعة، وخلق منظومة ثقافية حوارية، لترسيخ مبدأ حقوق الانسان وتطبيق قواعد العدالة الاجتماعية بين جميع شرائح المجتمع دون التمييز بين المواطنين، فضلاً عن الاهتمام في عملية التنشئة الاجتماعية، بدءاً من الأسرة والمدرسة وصولاً للجامعة، وتثقيف الشباب على قيم اجتماعية _ ثقافية ذات دلالات سياسية، تُفضي إلى التزامه واعتزازه بقيم (الوطن _ المواطن _ الوطنية)، كما ينبغي أن تتولى

14 بتصرف من الباحث، استناداً الى المصدر الآتي: أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف للألفية الثالثة (الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية)، مجلة بحوث اقتصادية، العدد (71) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، 2015

15 ينظر: الأعلان العربي لتمكين الشباب، جامعة الدول العربية، 2016، ص5_7.

المؤسسة الدينية والمؤسسة الإعلامية دورها في ترسيخ ثقافة السلام والتسامح، وكذلك التوسع في إنشاء النوادي الفكرية، لما توفره من أهمية في تنمية وبناء قيادات شبابية منتجة ومبادرة لتشجيع مشاركة الشباب الفاعل في الحياة العامة.[16]

2. **آليات تمكين المرأة في العراق:** غالباً ماتستثنى المرأة أو يهمش دورها ً في المشاركة بالإجراءات أو السياسات المنعشة للمجتمعات الخارجة من النزاعات، إذ تتركز معظم الآليات على إنهاء النزاعات، ولكنها تغفل الأشكال المختلفة للعنف التي تعرضت لها النساء، تاركة أشكال العنف أو ترسباتها في مكانها، الأمر الذي يؤدي إلى الإخفاق في معالجة الشواغل المجتمعية لأكثر من نصف السكان، وعلى هذا النحو، فإن الإجراءات الرامية لتعافي المجتمعات غالباً ما تشكل تحدياً كبيراً أمام المرأة، ناهيك عن التحديات الأمنية كالقتل العبثي بالصدفة، والاعتداءات من قبل الجهات المسلحة داخلياً، التي تتخذ من المعايير الأخلاقية ذريعة لقتل وتعنيف النساء أو الاعتداء عليهن.[17]

أما في العراق، فلا يزال المجتمع تحكمه مجموعة من التقاليد والأعراف، التي توارثها المجتمع عبر الأجيال، فقد أدت أدواراً في تكوين هويته لاسيما في تحديد طبيعة العلاقة بين الذكور والنساء، الأمر الذي أفرز تمايزاً بين الجنسين، مما نتج عنه مجتمع ذكوري، ثم جاءت مرحلة ما بعد عام 2003 حاملة تحديات جديدة، على الرغم من السعي في رفع مستوى تمثيلها السياسي عبر تبني نظام (الكوتا)، بيد إن حل أغلب مؤسسات الدولة، قد أثرت في ضعف عمل آليات الضبط الاجتماعي الرسمية، مما أنتج مجتمعاً أقل انضباطاً وأشد عنفاً، وذلك قد جعل المرأة العراقية ضحية لمختلف أنواع الانتهاكات، ليتداخل العنف الاجتماعي بعد مرحلة ما بعد عام 2003 مع العنف الموروث قبل عام 2003.[18]

16 بتصرف من الباحث، استناداً الى المصدر الآتي: عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناءً الوحدة الوطنية (حالة العراق)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، (المجلد 21، الإصدار 21)، كلية الآداب، جامعة واسط، 2016، ص -380 382

17 هيلد سالفيسن وداغ نيلاندر ، نحو سلام شامل: المرأة ونهج الجندر في عملية السلام الكولومبية، أوسلو، المركز النرويجي لحل النزاعات، 2017 ، متاح على الرابط الآتي: تاريخ المشاهدة 30/10/2022

https://noref.no/About-NOREF/News/New-report-women-and-the-gender-approach-in-the-Colombian-peace-process

18 العين تغريد حكمت ، أثر النزاعات والحروب على المرأة من منظور تشريعي ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد (5442) ، 2017 ، على الرابط الآتي: تاريخ http://www.ahewar.org/

في حين تعرضت المرأة العراقية بعد عام 2014 لمختلف أنواع التعذيب والمتاجرة، كما أُجبرت المرأة غالباً لترك الدراسة والعمل، بالإضافة إلى الزواج المبكر من نفس أبناء طائفتها غالباً، وقد صاحب ذلك تحديات كبيرة نتيجة موجات النزوح الداخلي والخارجي بسبب النزاعات، لذلك فقد قاد واقع المرأة العراقية بدءاً من عام 2003، مروراً بحقبة بوادر الاقتتال الداخلي بين عامي (2006_2007)، وصولاً إلى عام 2014 إلى عوامل رئيسة تعد من أبرز التحديات لتمكينها ضمن متطلبات التعافي، وأبرزها ما يأتي.[19]

أ. ارتفاع عدد الأرامل، يقابله ارتفاع نسبة العنوسة، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وصعوبة الحصول على فرص عمل، ناهيك عن ارتفاع حالات الطلاق واليتم.
ب. التأثير السلبي لبعض رجال الدين، أدى إلى تعميق الفجوة بين النساء والرجال من جهة، وتوسيع قاعدة الانقسامات الإثنية من جهة أخرى.
ت. استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة العراقية في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد، وكذلك عدم تفعيل قوانين العمل العراقية الخاصة بالحفاظ على حقوقها.
ث. هشاشة الأوضاع الصحية والمراكز الصحية الخاصة بالإنجاب والكشف المبكر عن الأمراض، وافتقار المناطق الريفية للمؤسسات الصحية الجيدة، ناهيك عن ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني المختصة بشؤون المرأة، لاسيما فيما يخص برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وانطلاقاً من التحديات المذكورة أعلاه، ينبغي بذل مزيد من الجهود بغية القضاء على مظاهر التمييز والعنف ضد المرأة، لإعادة دمجها في العملية التنموية، وإجراءات التعافي تأكيداً لدورها كفاعل، وليس كمجرد ضحية، وذلك من خلال العمل على وسائل تمكينيه، تتضمن ما يأتي:

أ. المستوى الاقتصادي والصحي: يتطلب زيادة منح الرعاية الاجتماعية، بما يتناسب مع ارتفاع أسعار الخدمات، يرافقه ورفع المستوى الكمي والنوعي للمساعدات الإغاثية، فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية الموجهة تجاه للنساء لاسيما مراكز تنظيم الأسرة والطفل، وفي المقابل، ضرورة العمل على تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل عبر تشجيعهن على المشاريع المتوسطة والصغيرة، التي تستدعي توافر القروض بدون فوائد والتدريب والتأهيل[20]، فضلاً عن تفعيل قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة

19 محمد محي محمد، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع، ص 110.
20 نبيل جاسم محمد، السياسات الإجتماعية للنهوض بواقع المرأة في المُجتمعات المتأزمة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (36)، قسم الدراسات الإجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، حزيران/2016 ، ص 129.

2015 التي يتضمن في الفصل (10) إجراءات مهمة لحماية المرأة العراقية العاملة ودعم مشاركتها في القطاع الخاص.[21]

ب. على المستوى المعرفي: الذي يتطلب القضاء على تكريس الصورة النمطية لتغليب دور الرجل على حساب المرأة في المراحل التعليمية كافة، الذي يستدعي تعزيز برامج محو الأمية للمرأة، لاسيما في المناطق الريفية ومنح رواتب تشجيعية لمن تلتحق بها، فضلاً عن زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي من خلال تفعيل قانون التعليم الإلزامي وربط منح الحماية الاجتماعية بالتحاق واستمرار الفتيات بالدراسة للعوائل المشمولة بالمنح، يرافقها اتخاذ إجراءات قانونية تجاه العوائل، التي تتلكأ في إرسال بناتهن للدراسة في السن المحدد.[22]

وعلى أساس ما تقدم، يمكننا القول بأن إعادة توطين النازحين بشكل مُستدام وحل مشكلاتهم يُعد انتشالاً لهم من واقعهم المرير، فضلاً عن إنجاز المصالحة الوطنية وتقليص حدة الخلافات، ستعزز هذه الجهود من فرص التعايش السلمي بين مكونات المجتمع ، بينما ستُفضي آليات التمكين للشباب والمرأة إلى تعزيز دورهم في عملية البناء والتنمية تجسيداً لمبدأ تكافؤ الفرص، وانعكاسه الإيجابي في رفع الوعي الاّسري في الأجيال القادمة، فضلاً عن تحسين ظروف التنشئة الاجتماعية المناهضة للعنف، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفجوة بين المجتمع والدولة وتعزيز الثقة بينهما، بوصفه أحد أهداف تحقيق التعافي الإجتماعي في العراق بعد عام 2017.

21 ينظر: قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، الوقائع العراقية، العدد 4386، 2015. والفصل العاشر ص 44_47.

22 نوري سعدون عبد الله، المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(36) ، بيت الحكمة ، بغداد ، حزيران/2016 ، ص155.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org